المستخلص

لم تعد ممارسة الانشطة الدبلوماسية المتعلقة بالمصلحة العليا للدولة في العصر الحالي حكراً على فئة محدودة، فقد اتسعت دائرة المشاركة الشعبية في التأثير على سياسات الدول وازداد حجم الاهتمام بها لأنها تمس حياة الانسان العادي ورفاهيته وامنه ، مما جعل شعوب العالم اكثر اهتماما بتلك الظاهرة السياسية ، لذا فإنَّ دور البرلمان او المؤسسة التشريعية لم يقتصر على ممارسة الوظائف التقليدية كتشريع القوانين والمصادقة على المعاهدات والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، بل أصبح يؤدي مهام جديدة في الحياة الدبلوماسية ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية، وبهذا أصبحت السلطة التشريعية تحتل أولويات الدول السياسية مقارنة بمختلف صور الدبلوماسية.

ان طبيعة الأحداث في الشرق الأوسط، والتطورات في مشهد القوى الفاعلة في المنطقة بعد ٢٠٠٥، وتبعات احتلال العراق وتوجس وخوف دول الجوار العراقي من هذه الاحداث ، وكذلك الدوافع القومية والمذهبية، تضع أمام العراق تحديات صعبة، خلال مساعيه لصياغة تصورات استراتيجية مناسبة، تجاه التفاعلات والسلوكيات الإقليمية، ولاسيما عند إعادة توجيه وتشكيل السياسة العراقية في تحركاتها تجاه محيطها الخارجي، ومن ثم رسم الفضاء الجغرافي الذي تتحرك فيه، وسط بيئة التحولات والتطورات الجيوبوليتيكية في الإقليم، ومحاولات إعادة تعريف المصالح الوطنية للعراق وتعزيز دوره الإقليمي، في ممارسات الأداء السياسي، خصوصاً في مجالات الاهتمام الرئيسة، السياسية والاقتصادية والأمنية.

يتمحور الحراك السياسي العراقي ايضاً حول الحفاظ على سيادة البلد من التدخلات الخارجية، وتعزيز الثقة مع الأطراف الإقليمية، كونه يشكل نقطة ارتكاز جيوسياسية في المنطقة بسبب الموقع الجغرافي، وجزء من ملامح السياسة الخارجية المفترضة في العقدين الأخيرين، والتي تتمثل بالسعي لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية وتوسيع مجالات التفاعلات معها، من خلال الاعتماد على روابط القيم الحضارية والثقافية والتاريخية مع دول المحيط، وبناء المصالح المشتركة، وذلك في إطار محاولة تأمين مصالح العراق الحيوية، وتقديم مفاهيم جديدة في علاقات البلد الدبلوماسية، قائمة على التوازن في علاقاته الخارجية، وعدم التمحور والاصطفاف في المحاور الإقليمية.

تحدد مساهمة البرلمان العراقي في السياسة الخارجية الوطنية عبر هيئة الرئاسة ولجنة العلاقات الخارجية بالإضافة الى انضمام النواب في لجان الصداقة البرلمانية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التركيز على القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وأيضا من خلال دور البرلمان العراقي في الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يتواجد العراق من خلال مجلس النواب في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الدولية والتي تهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول من خلال البرلمانات، بحيث تعد المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف احدى آليات الدبلوماسية البرلمانية في الوقت الراهن ، لانها تسهم في تنظيم العلاقات بين البرلمانات وتعمل على الدفاع عن المصالح والقضايا ذات الاهتمام المشترك سواء على الصعيد الدولي أم الإقليمي .

لقد خطى البرلمان العراقي خطوات ثابتة وقوية في إعادة بعض التواصل مع الدول العربية والإقليمية تمثلت بالجولات والزيارات المستمرة ، التي قامت بها هيئة الرئاسة مع إشراك عدد من النواب.

لاشك في أن العمل البرلماني متمسك وملتزم بالهدف الرئيسي الذي وجد من أجله ، وهو العمل التشريعي والرقابي ، وهذا العمل يجعل البرلمان ذات سلطة كبيرة ، لان جميع أجهزة الدولة تحت طائلة المحاسبة البرلمانية من خلال الدور الرقابي ، الذي يمارسه النائب .
وفيما يخص الجانب التشريعي للقوانين، ومن خلال التجربة الميدانية للباحث كنائب سابق، يرى ان أهمية السلطة التشريعية تتجاوز جميع السلطات ان احسن استخدامها في الاتجاه الصحيح، وهذا قد يتحقق في حال ذابت جميع الكتل الحزبية في بودقة الوطنية والانتماء الوطني، وخدمة أبناء الشعب والعمل لصالح الدولة لا لمصلحة الحزب ، وأن تكون النظرة إلى الامام، إلى المستقبل ، إلى بناء الجيل الجديد بعيداً عن التحديات ، التي طفت على سطح المجتمعات، وهي تحمل في طياتها إبشع الممنوعات والمحظورات، ولن يكل أو يستسلم لرياح ما يسمى بالحرية الزائفة ، التي خرجت عن حدود الآداب والشرع والعرف الاجتماعي، ولاشك في أن ذلك صعباً ،وقد يكون بعيداً، ولكنه ليست مستحيلا أمام إرادة الشرفاء الوطنيين، وبهذا نحتاج إلى فهم الواقع العراقي والعمل في ضوء أحكام الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.